

روسيا تلوح بتغيير قواعد اللعبة في الشمال السوري

أعلنته موسكو الداعمة لدمشق وأنقرة الداعمة للفصائل الجهادية عقب هجوم واسع شنته القوات السورية بدعم روسي على مدى ثلاثة أشهر، ودفع بنحو مليون شخص إلى النزوح من منازلهم، وفق الأمم المتحدة.

وشهدت العلاقات الروسية التركية توترا في الأشهر الأخيرة لأسباب عديدة بينها توجه أنقرة لتعزيز علاقاتها مع أوكرانيا، والتدخل في شؤون شبه جزيرة القرم التي كانت اقتطعتها موسكو في خطوة أثارت غضب المجتمع الدولي.

وعادت روسيا في الفترة الماضية إلى نخر أنقرة لدفعها إلى إعادة النظر في توجهاتها، ومن بين الخطوات التي أقدمت عليها موسكو في هذا الاتجاه تعليق الرحلات إلى تركيا.

موسكو لديها هواجس حيال أنقرة، وما يمكن أن تقدم عليه في مقابل نيل رضا الإدارة الأمريكية بقيادة جو بايدن

ويقول المتابعون إن لدى موسكو هواجس متنامية حيال تصرفات أنقرة، وما يمكن أن تقدم عليه في مقابل نيل رضا الإدارة الأمريكية بقيادة جو بايدن، غير مستعدة أن تتبنى تركيا خيارات تمس بمصالح روسيا في سوريا.

وقد أبدت أنقرة مؤخرا رغبة في تعزيز التعاون مع واشنطن في سوريا من بوابة المساعدات والمنافذ الحدودية. وبلغت المتابعون إلى أن التصعيد الجاري في إدلب، لا يعود كونه رسالة لتركيا، مستبعدين أن يكون الغرض منه شن عملية عسكرية واسعة تستهدف استعادة دمشق السيطرة على المناطق الخارجة عن سيطرتها.

ولا يزال وقف إطلاق النار صامداً إلى حد كبير، رغم خروقات متكررة يتضمنها قصف جوي روسي. إلا أن المحافظة لم تشهد سوى عمليات قصف محدودة أوقعت ما يفوق السبعة قتلى، آخرها في بداية العام الحالي حين قتل 11 عنصرا من أحد الفصائل برصاص قوات النظام. كما قتل ثمانية مدنيين في مزارع الماضي في قصف شنته قوات النظام وطاقم مستشفى في مدينة الأتابر.

وتشهد سوريا منذ العام 2011 نزاعاً دامياً تسبب بمقتل نحو نصف مليون شخص والحق دماراً هائلاً بالبني التحتية والقطاعات المنتجة وأدى إلى نزوح وتشريد الملايين من السكان داخل البلاد وخارجها.

دمشق - تشهد محافظة إدلب شمال غرب سوريا تصعيداً خطيراً، من قبل الجيش السوري، بلغ ذروته الخميس بمقتل عدد من عناصر هيئة تحرير الشام وبينهم المتحدث باسمها.

ويرى مراقبون أن التصعيد الذي بدأ التمهيد له منذ نحو أسبوع لا يخلو من خلفيات سياسية، على ضوء التوتر المكتوم بين تركيا وروسيا، حول جملة من الملفات.

ويشير مراقبون إلى أن ما يحدث في إدلب هو بمثابة رسالة روسية إلى أنقرة بإمكانية السير في اتجاه تغيير قواعد اللعبة في الشمال السوري الذي يمثل حديقة تركيا الخلفية وتسعى الأخيرة للحفاظ على تواجدتها هناك سواء عبر قواتها أو من خلال الفصائل التي تدين لها بالولاء مثل هيئة تحرير الشام.

وقتل 12 شخصا، بينهم عناصر من هيئة تحرير الشام، الخميس جراء قصف صاروخي لقوات الجيش، وفق حصيلة جديدة أوردها المرصد السوري لحقوق الإنسان، رغم وقف لإطلاق النار مستمر منذ أكثر من عام.

وقال المرصد السوري إن المنطقة الواقعة في جنوب إدلب تتعرض منذ خمسة أيام، لقصف متكرر من القوات الحكومية، يتزامن مع غارات تشنها طائرات روسية.

واستهدف الجيش السوري بصاروخ موجه، بحسب المرصد، سيارة كانت متوقفة قرب منزل في بلدة إبلي في ريف إدلب الجنوبي. ولدى وصول مقاتلين من هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وفصائل أخرى إلى المكان، جرى استهدافهم بصاروخ موجه آخر، ما تسبب بمقتل 12 شخصاً على الأقل، إضافة إلى جرحى في حالات خطيرة.

والقتلى هم أربعة مدنيين، رجل وأم وطفلان، إضافة إلى ثمانية مقاتلين من هيئة تحرير الشام وفصيل متحالف معها. وأكدت هيئة تحرير الشام في تصريح مقتضب عبر إحدى مجموعاتها على تطبيق واتساب مقتل المتحدث العسكري باسمها أبو خالد الشامي، وعضوين في مكتب العلاقات الإعلامية التابع لها.

وقال إبراهيم هرموش، أحد شهود العيان "استيقظنا صباحاً على صوت قصف طال منزل جارنا.. تجمعت الناس لتسعف الجرحى.. وسقط الصاروخ الثاني".

وتسيطر هيئة تحرير الشام وفصائل مقاتلة أقل نفوذاً على نحو نصف مساحة محافظة إدلب ومناطق محدودة محاذية لها من محافظات حلب وحماة واللاذقية. ويظن في تلك المنطقة نحو ثلاثة ملايين شخص نضهم من النازحين.

ويسري منذ السادس من مارس 2020 وقف لإطلاق النار في إدلب ومحيطها

الأردن مجبر على إعادة النظر في سياساته مع انحسار تأثيره في المشهد الفلسطيني

ضعف السلطة الفلسطينية وانقسامات فتح يكبلان عمان



هل أخطأ الأردن بحصر رهانه على عباس

للحركة على مدى السنوات الماضية بيد أنها فشلت في لعب دور متقدم في الأحداث الأخيرة.

ويشير هؤلاء إلى أن تراجع التأثير الأردني في الملف الفلسطيني لا يمكن قراءته ضمن سياق منفصل، بل هو نتاج انحسار دبلوماسي عام في المنطقة، نتيجة المتغيرات التي شهدتها الإقليم، مشيرين إلى أن إقدام المملكة على خطوة الانفتاح مجدداً على حماس لن يحدث فارقاً كبيراً، كما أن الأردن تأثيره الحقيقي هو في القدس والضفة الغربية، اللتين ترتبطان على نحو مباشر بامنه القومي، مشددين على أن إعادة تصويب المسار بالنسبة للأردن يتطلب بناء علاقة مع السلطة الإسرائيلية الجديدة، مع العمل جدياً على ترتيب البيت الداخلي.

وأغلق الأردن في العام 1999 مكاتب "حماس" في عمان، بعد خمسة أعوام من توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، ورفض التعاطي مع الحركة الإسلامية في ظل حالة من انعدام الثقة بها، وإسما لترباطها العضوي ومع جماعة الإخوان المسلمين في الداخل.

جهدتها في احتكار الملف الفلسطيني على المستوى السياسي.

وأعرب حسن أبو هنية الباحث بشؤون الجماعات الإسلامية، عن اعتقاده بأن الحرب الأخيرة فرضت واقعا جديداً، سواء في فلسطين أو المنطقة، وبالتالي لم يعد ممكناً تجاوز حركة حماس، ولغت أبو هنية إلى أنه "كان يفترض أن يكون هناك دور أردني في الوساطة (بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية)، لكن الأردن أفقد نفسه هذا الدور، وأصبح لمصر ودول أخرى".

وشدد على أن "الأردن يحتاج الآن إلى أن يغير مرة أخرى العلاقة مع القضية الفلسطينية ومع حماس". وفي مقابل تحميل البعض مسؤولية تراجع دور الأردن ونفوذه إلى شبه القطيعة بينه وبين حركة حماس فإن العديد من المتابعين يرون مبالغة في هذه القراءة، وأن عوامل عديدة ساهمت في هذا الانحسار من بينها العلاقة مع إسرائيل، التي شهدت في السنوات الأخيرة سداً وجزراً، في مقابل ذلك حرصت القاهرة على تعزيز الروابط مع تل أبيب وهو ما مكنتها حقيقة من لعب دور في ملف الوساطة بينها وبين حماس. ويستشهد المتابعون بعلاقة قطر بحماس، فالدوحة ورغم احتضانها لقيادات حماسوية وضخها أموالاً طائلة

وتسوق هذه الأطراف إلى أن ما حصل خطأ استراتيجي على المملكة إعادة النظر فيه.

وعلى مدى السنوات الماضية حصرت عمان تعاملها في الشأن الفلسطيني على السلطة بقيادة الرئيس محمود عباس، رافضة أي تعاط مع حركة حماس، لكن اليوم هناك اتجاه يدفع نحو إعادة النظر في هذه السياسة، خصوصاً في ظل حالة الضعف التي تبدو عليها السلطة الفلسطينية وظهورها السياسي حركة فتح التي تعصف بها الانقسامات والانشقاقات.

وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره المصري سامح شكري بالعاصمة عمان أواخر مايو الماضي، أعلن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي صراحة عن تواصل المملكة مع "حماس"، مشدداً على أن هدف عمان هو "حماية الفلسطينيين". والتقط المراقبون هذه الإشارة معتبرين أن المملكة تتجه إلى إعادة صياغة علاقتها مع المكونات الفلسطينية لإسبما وأن حماس باتت اليوم لاعباً فاعلاً يصعب تجاهله، غير مستبعدين في أن تتبنى طريقة التعاطي المصري مع الحركة، حيث تعالت القاهرة عن ارتباطات الحركة الإخوانية وحرصت على ضبط إيقاع العلاقة معها وفق منظور براغماتي، مكنها من تعزيز

لا تخفي الأوساط الأردنية هواجسها من تراجع تأثير المملكة في ما يدور داخل الأراضي الفلسطينية، وسط تعمد البعض حصر هذا التراجع في إصرار عمان على رفض أي علاقة مع حركة حماس، وهو أمر لا يخلو من اعتبارات سياسية.

عمان - كشفت الأحداث الأخيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية بدءاً بالتوترات في القدس وما أعقبها من جولة عنف دامية في قطاع غزة، كان لمصر اليد الطولى في احتوائها، عن تراجع في الدور الأردني الذي اقتصر على إطلاق تصريحات منددة بما يحدث، دون أن يكون له أي تأثير عملي على مستوى وقف التدهور الحاصل.

وبدا العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد سلم مؤقتاً بإسما مصر بكامل خيوط التهدة والملفات المتشعبة عنها، ويرى مراقبون أن هذا الموقف المنسحب يعود إلى توتر علاقة الملك برئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتانياهو، وانغماس عمان في إعادة ترتيب البيت الداخلي الذي يعاني حالة من الفوضى باتت تهدد استقرار المملكة. وأشار هذا التراجع قلقاً داخل الأوساط السياسية الأردنية لإسما وأن الإدارة الأميركية نفسها أبدت في أوج الحرب في غزة وما تلاها اهتماماً بدعم القاهرة في جهود وقف التوتر وتثبيت التهدة، متجاهلة في ذلك الدور الأردني.

تراجع التأثير الأردني في الملف الفلسطيني لا يمكن قراءته ضمن سياق منفصل، بل هو نتاج انحسار دبلوماسي عام

ويعد الأردن الذي يرتبط بانفاقية سلام مع إسرائيل منذ العام 1994 أحد الأطراف الفاعلة تاريخياً في المشهد الفلسطيني وتربياته، وذلك للترابط الجغرافي والديمقراطي للمملكة مع الفلسطينيين، لكن اليوم هناك هواجس في داخل عمان من إمكانية خسارة هذه المكائنة.

وتحاول بعض الأطراف الداخلية وبينها جماعة الإخوان المسلمين الإيحاء بأن هذا التراجع يعود بالأساس إلى رفض عمان أي تعاط مع حركة حماس،

السودان يوسع دائرة داعمي اتفاق السلام لمنع انفلات الأطراف

قوى متصارعة على السلطة، لعبت على وتر الخلافات القبلية لتوسيع دائرة الاشتباكات المسلحة التي تجد الحكومة صعوبة في مواجهتها بفعل التباين داخل المكونات العسكرية والمدني، وتقديرات قديمة بين أبناء القبائل والأجهزة الأمنية. وأكد أسامة سعيد، وهو رئيس وفد مسار الشرقي في اتفاق جوبا، أن تعثر السلام انعكس سلباً على المسار الذي يمثله، ويواجه تعنتاً من قوى محسوبة على نظام الرئيس السابق عمر البشير ترفض جميع المقترحات بشأن إعادة توزيع السلطة والثروة داخل ولايات الشرق على نحو متساو، متوقفاً أن تسهم الترويكا في حلحلة هذا الجمود.

وتشهد ولايات شرق السودان اشتباكات قبلية منذ الإطاحة بنظام البشير، أوجدت بؤرة جديدة للتوتر لم تكن ضمن معادلة الصراع المحتدم في دارفور، وأثرت المصالح المتعارضة لأطراف إقليمية مختلفة لديها رغبة في توسيع نفوذها على ساحل البحر الأحمر على مجمل الأوضاع هناك، وجعلتها عصبية على التسوية السياسية.

وأعلنت حكومة البحر الأحمر شرقي السودان، الأربعاء، حظر التجوال في الأحياء الجنوبية من حاضرة ولاية بورتسودان، على خلفية تجدد اشتباكات بين أطراف من قبيلتي الزائدة والبني عامر، ما أدى لإصابة عشرات وحرق عدد من المنازل.

التشريعي"، وشددت على أهمية "تشكيل القوة العسكرية المشتركة وإنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار".

وبمقتضى الشراكة الأخيرة أوضحت الدول الثلاث (أمريكا وإنجلترا والنرويج)، شركاء فاعلين في اللجنة العليا لمراقبة وتقييم اتفاق جوبا، وتضم الحكومة السودانية ودولة جنوب السودان، وأطراف إقليمية وقعت على الاتفاق وشهود وواعين له، ومسؤولية الترويكا متابعة تنفيذة على الأرض وتذليل العقبات التي تواجهه.

أسامة سعيد
انضمام الترويكا بمثابة قوة دفع جديدة لاتفاق جوبا

وأعطى تاخر انضمام الشركاء الدوليين لاتفاق جوبا إشارة سلبية لقوى في الداخل، ليس من مصلحتها تنفيذ الاتفاق، وقدم انطباعاً بإمكانية بعثرة أوراقه بما يدعم وجود بيئة قابلة لإشعال الحرب، وعمدت حركات صغيرة إلى استعراض قوتها بحثاً عن مكاسب، وماطلت أطراف تعمل لحساب حزب المؤتمر الوطني المنحل في تنفيذ عملية الترتيبات الأمنية.

وأفرزت تلك الحالة أوضاعاً هشة في ولايات عدة تحولت إلى مرتع لمؤامرات

المساعدة في بعض الولايات جراء المطبات التي يواجهها الاتفاق. وقال الناطق باسم الجبهة لثورية، أسامة سعيد، إن انضمام الترويكا بمثابة قوة دفع جديدة لاتفاق جوبا الذي يمر بمخاض عسير نتيجة تعثر تنفيذ ملف الترتيبات الأمنية وتجميد بعض المسارات، كما الوضع في شرق السودان، بما أفرزت حاجة لتعزيز قدرات المجتمع الدولي لحفظ الأمن والاستقرار.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن دول الترويكا تعهدت بتقديم الدعم السياسي من خلال حث الحكومة على تنفيذ باقي بنود اتفاق السلام والتنسيق معها لمعالجة الصعوبات التي تعترض إنزاله على الأرض، والتعهد بتقديم الدعم المالي اللازم لإتمام ملف دمج عناصر الحركات داخل جيش قومي موحد.

وبعد الحركات المسلحة المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية أكثر حرصاً على ضم الترويكا للاتفاق، حيث عقدت الفترة الماضية لقاءات عدة مع سفراء دولها بالخرطوم للوصول إلى صيغة يتشارك فيها المجتمع الدولي على نحو أكبر في تنفيذ.

وحثت دول الترويكا الخرطوم على "اتخاذ خطوات فورية للتنفيذ الكامل للجدول الزمني المتفق عليها والوارد في الوثيقة الدستورية واتفاق السلام والالتزام بها، على أن يشمل ذلك تشكيل مؤسسات أساسية مثل المجلس

وأوضح عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، أحمد شاكرا، أن التحول الديمقراطي في السودان بحاجة إلى المزيد من الدعم الدولي لإنجاز متطلبات الفترة الانتقالية المتعثرة، على رأسها ملف الترتيبات الأمنية الذي بات بحاجة إلى دعم لوجستي من أطراف لديها قدرة على التأثير في الأطراف المسؤولة عن تنفيذ.

وأكد في تصريح لـ "العرب" أن الترويكا سيكون لها دور على مستوى تقديم المساعدة السياسية ومناقشة التفاصيل التي تدعم تنفيذ اتفاق السلام واحتواء النقاط الخلافية التي قد تؤدي إلى إفساله، ومتوقع أن تسهل الخطوة عملية عودة النازحين إلى مناطقهم، وتصبح محفزاً رئيسياً لنجاح المفاوضات الجارية مع الحركة الشعبية شمال جناح عبدالعزيز الحلو، والتي يمثل تذييل عقباتها نقلة نوعية للسودان.

وبعد تصديق الترويكا، أصبح اتفاق جوبا يحظى بشرعية سياسية مزدوجة، داخلية كجزء من الوثيقة الدستورية، ودولية ترسخ التفاهات التي جرى التوصل إليها، ما يطمئن الموقعين عليه بأنه لا مجال للتلاعب به كما حدث مع اتفاقات سابقة.

وتسعى السلطة الانتقالية من وراء تلك الخطوة إلى التأكيد على أنها ماضية في تنفيذ الاتفاق وتهدة حالة الاحتقان

كشاهد على اتفاق السلام بين الخرطوم والجبهة الثورية، علامة مهمة على توفير الدعم اللازم للسلطة الانتقالية ودفعها نحو تحريك بنود الترتيبات الأمنية وعودة النازحين وتقسيم الثروة وتسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى المحكمة الجنائية.

جاء ذلك قبيل تجدد اشتباكات قبلية في ولاية جنوب دارفور أدت إلى مقتل 36 شخصاً وإصابة 32 آخرين، واضطرت معها السلطات السودانية، إلى إرسال قوات مشتركة إضافية من الجيش والشرطة والدعم السريع لتطويق العنف هناك.



يتطلعون إلى غد أفضل